

مقابلات

الحركة الإسلامية

في الداخل الفلسطيني 48

(حوار مع الشيخ رائد صلاح)*

أجرى الحوار: جميل دكور**

يُعتبر الشيخ رائد صلاح واحداً من مؤسسي "الحركة الإسلامية" في إسرائيل، وواحداً من أهم القادة الدينيين والسياسيين العرب في البلد. والحركة، التي أسست في سنة 1970، برزت رسمياً في بداية الثمانينيات حين تقدمت بمرشحين للانتخابات البلدية. ومنذ ذلك الحين أصبحت إحدى القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية في صفوف السكان الفلسطينيين في إسرائيل، إلى جانب الحزب الشيوعي (حداش) والحزب الوطني الديمقراطي (بلد). وخلال العقود الثلاثة الماضية، كسبت "الحركة الإسلامية" دعماً شعبياً واسعاً، ويعود أحد أهم الأسباب إلى شبكتها الفاعلة من الخدمات الاجتماعية والبرامج الخيرية داخل المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى استجابتها للتطورات السياسية المحلية والإقليمية، وتحديداً صعود الإسلام السياسي في الشرق الأوسط. وفي سنة 1996، أفضى خلاف داخل الحركة يتعلق بالمشاركة في الانتخابات العامة للكنيست إلى انشقاق. وأصبح الشيخ رائد صلاح رئيساً لـ "الحركة الإسلامية الشمالية" (سُميت هكذا لأن قيادتها تركزت أساساً في أم الفحم وشمال إسرائيل)، التي عارضت المشاركة في الانتخابات العامة على أسس عقائدية، ولا تشارك إلا في انتخابات المجالس المحلية. أما "الحركة الإسلامية الجنوبية"، التي ترأسها حتى فترة قريبة الشيخ عبد الله نمر درويش، فاخترت المشاركة في انتخابات الكنيست. ولدى الجناح الجنوبي للحركة الإسلامية، الذي يعتبر بصورة عامة أكثر مرونة وأقل عسكرية، ويدي استعداداً أكبر لقبول هوية إسرائيل كدولة يهودية، نائبان اليوم في الكنيست (ترشحا على القائمة العربية الموحدة). لكن جناح الشيخ رائد صلاح هو الأكبر حجماً ونفوذاً بين الاثنين.

وعلى الرغم من رفض الشيخ رائد صلاح المشاركة في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية فإنه يُعتبر، بلا شك، شخصية وطنية على مستوى قطري. فعندما كان رئيساً لبلدية أم الفحم (منذ سنة 1989، حين انتُخب بأغلبية 73٪ من الأصوات، حتى استقالته في أواخر سنة 2000)، عمل نائباً لرئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية. ولا يزال عضواً بارزاً في لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، وهي أهم كيان قيادي للمجتمع الفلسطيني في البلد. وبصفته المؤسس والرئيس لمؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، أدى دوراً فاعلاً في الحفاظ على المواقع الدينية العربية، الإسلامية والمسيحية معاً، في إسرائيل والأراضي المحتلة. وجمع أموالاً طائلة لإصلاح المسجد الأقصى وترميمه، ويعمل بلا كلل لترويج حركته باعتباره السان الحقيقي للحرم الشريف. وكل سنة، تنظم الحركة الإسلامية الشمالية مهرجاناً في أم الفحم بعنوان "الأقصى في خطر"، يجذب آلاف المواطنين الفلسطينيين من مختلف أنحاء إسرائيل. ويعمل الشيخ صلاح، المعروف بتواضعه الشخصي واستقامته، على الجمع بين الدين والوطنية، ويبدو هذا الجمع بصورة خاصة في المكانة المركزية التي يحتلها المسجد الأقصى في نشاطه كرمز ديني ووطني في الوقت ذاته.

وتراقب الحكومة الإسرائيلية منذ زمن طويل نشاطات الشيخ رائد صلاح وحركته. فالصحيفة الأسبوعية للحركة، "صوت الحق والحرية"، أُغلقت مرات كثيرة بأمر إداري. وفي أيلول/سبتمبر 1998، أُدخل الشيخ رائد صلاح المستشفى بعد تعرضه للضرب على أيدي عناصر الشرطة بينما كان يحتج على مصادرات الأراضي قرب أم الفحم. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2000، جرحته رصاصة مطاطية خلال تظاهرات لمواطنين فلسطينيين في إسرائيل في بداية الانتفاضة الثانية. وخلال هذه المرحلة، تلقى الشيخ صلاح وقياديين فلسطينيين آخرين (عزمي بشارة وعبد المالك دهامشة) "رسائل تحذير" من لجنة أور، وهي لجنة تحقيق رسمية شكلتها الحكومة الإسرائيلية للنظر في صدامات تشرين الأول/أكتوبر 2000، التي قُتل فيها 13 مواطناً فلسطينياً بنيران الشرطة. وحملت رسالة التحذير الموجهة إلى الشيخ صلاح اتهامات بـ "دعم العنف كوسيلة لتحقيق أهداف القطاع العربي في إسرائيل"، وإنكار شرعية وجود إسرائيل، و"تصوير الدولة كعدو". وكررت لجنة أور هذه الاتهامات في تقريرها الختامي في آب/أغسطس 2003، الذي اتهم الشيخ صلاح أيضاً بالمساهمة بشكل كبير "في إثارة المشاعر وفي الهبة العنيفة

والواسعة في القطاع العربي في بداية تشرين الأول/أكتوبر 2000. "إلا إنها رأت انتفاء الحاجة إلى "التقدم بتوصية" في شأنه لأنه لم يعد يتبوأ منصباً عاماً، إذ كان في تلك الأثناء قد استقال من منصبه رئيساً لبلدية أم الفحم. وتعرضت "رسائل التحذير" والاتهامات التي وجهتها اللجنة إلى القادة العرب لانتقادات واسعة في المجتمع الفلسطيني باعتبارها محاولات لتبرئة الحكومة الإسرائيلية من المسؤولية عن أحداث تشرين الأول/أكتوبر. وفي أي حال، كان الشيخ رائد صلاح لدى صدور تقرير لجنة أور في السجن بانتظار المحاكمة، إذ كان اعتقل في أيار/مايو 2003، واتهم هو وأربعة أعضاء آخرين في "الحركة الإسلامية الشمالية"، بدعم "الإرهاب" عن طريق جمع المال لمصلحة جمعيات خيرية إسلامية في الضفة الغربية ادعت إسرائيل أنها مرتبطة بـ "حماس"، وعلى اتصال بـ "طرف خارجي" (إيران). وخلال المحاكمة، التي استمرت أكثر من عام ونصف عام، خُفّت الاتهامات وأبطلت تهمة الاتصال بإيران. وفي كانون الثاني/يناير 2005، حُكِم على الشيخ صلاح ضمن صفقة ملتزمة بالسجن ثلاثة أعوام ونصف عام (شملت ثلاثة أعوام مع وقف التنفيذ). وأُطلق في تموز/يوليو 2005.

■ هل في الإمكان إعطاؤنا لمحة عن نشأة وتطور الحركة الإسلامية بقيادتك في الأونة الأخيرة؟

□ الحركة الإسلامية عبارة عن مسيرة ابتدأت في أواسط السبعينيات من القرن الماضي، ولا تزال تجتهد كي يستطيع كل فرد من أبنائها المحافظة على هويته وأبعاد شخصيته الإسلامية والعربية والفلسطينية المتكاملة. وفي الوقت نفسه تسعى الحركة من خلال أبنائها ومؤسساتها للحفاظ على وجودنا على أرضنا، وفي بيوتنا، وحماية حقوقنا ومقدساتنا، وبصورة خاصة القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك. كما تجتهد في أن يكون لها اتصال مشروع ومكشوف بالحاضر الإسلامي والعربي. وهي تقوم بدور جيد في المجتمع العربي الفلسطيني داخل حدود 48، ولها علاقة طيبة بكل الأطياف السياسية والدينية في هذا المجتمع، وتحرص على أن يكون لها أيضاً علاقة طيبة بكل شرائح مجتمعنا الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

■ يعيش الشعب الفلسطيني في واقع جديد منذ فوز "حماس" في انتخابات المجلس التشريعي. كيف ترى هذا الواقع؟

□ أولاً دعني أقول إن الشعب الفلسطيني لا يعيش بشكل كامل وجذري في واقع جديد. الواقع الذي عاشه خلال الأعوام الماضية ما زال هو نفسه، وما زالت المأساة كما كانت في الماضي. احتلال إسرائيل لا يزال قائماً كما كان في الماضي، وسياسة تصفية قيادات الشعب الفلسطيني ما زالت قائمة كما كانت في الماضي. العقوبات الجماعية، والتجويع، وحصار المجتمع الفلسطيني، ومحاولة تركيعه بإجراءات التجويع، ما زالت كما كانت. وأيضاً محاولة المؤسسة الإسرائيلية تجاهل وجود مشروع فلسطيني، ومحاولة التملص من الالتزامات تجاه الشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة التي تتعلق بقيام الدولة الفلسطينية وانسحاب المستوطنين من الأرض الفلسطينية، والحفاظ على القدس الشريف بكل مقدساتها، وإطلاق السجناء وهم الآن بالآلاف، كل ذلك كان موجوداً في الماضي. وأنا أشير إليه لأن من الظلم لشعبنا الفلسطيني أن يحاول البعض أن يقنعه بأن يعيش هذه الجوانب من المعاناة لأنه مارس حقه الطبيعي في التوجه إلى صناديق الاقتراع وانتخاب من انتخبه.

الآن، هناك محاولة لاستغلال الوضع السياسي الجديد، وسعي من المؤسسة الإسرائيلية لدفع الشعب الفلسطيني إلى حرب أهلية؛ هذا أيضاً ليس بجديد. وقد نجح شعبنا الفلسطيني، بقيادته الرسمية وقيادات حركاته السياسية المتعددة، في أن يتفادى الحرب الأهلية. وأنا على قناعة بأنه سينجح أيضاً هذه المرة في تفادي الحرب التي تدفع في اتجاهها السياسة الأمريكية والإسرائيلية.

■ هل لك أن توضح ما هي طبيعة علاقة الحركة الإسلامية في الداخل بالتيارات الإسلامية الفاعلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديدًا بحركة "حماس"؟

□ سُنلت هذا السؤال عشرات المرات، ولا أجد أي حرج في الإجابة عنه بشكل واضح وصريح. علاقتنا، كحركة إسلامية، بكل الجهات الأخرى علاقة مكشوفة علنية، ولا يوجد لدينا أي علاقات سرية نخفيها ونخاف من أن يطلع عليها الآخرون. علاقتنا بأطيافنا السياسية والدينية في الداخل الفلسطيني واضحة للعيان، أمّا علاقتنا بـ "حماس" فهي جزء من علاقتنا بالمجتمع الفلسطيني ككل في الضفة الغربية وقطاع غزة. نحن حريصون على الحفاظ على وحدة البيت الفلسطيني ووحدة المشروع الفلسطيني، وتوفير كل الأوضاع المطلوبة لنجاحه، ومحاولة إبعاد أي شبح لحرب أهلية قد يدفع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إليها، ونسعى لأن نكون صمامات أمان في مسيرة شعبنا الفلسطيني. عندما وقع بعض الإشكالات الكبيرة بين الحركات السياسية الكبيرة المختلفة في الضفة والقطاع، كان لنا لقاءات مع الرئيس أبو عمار ومع كثير من القيادات الرسمية على مستوى وزاري، وكان

لنا لقاءات مع قيادات سياسية متعددة. ولم تكن اللقاءات مكشوفة فحسب، بل كانت أيضاً جزءاً من مهمة قامت بها لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل الفلسطيني، ومثلت اجتهاد كل قوانا السياسية، وكنا جزءاً منها. مرة أخرى أؤكد أن ما يربطنا بحركة "حماس" هو جزء من رباطنا بالمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

■ هل لك أن تعطينا لمحة عن اعتقالك ومحاكمتك لدعمك "الإرهاب"، كما ادعت السلطة الإسرائيلية، واللذين أتيا في إثر ملاحقة إسرائيل لأعضاء الحركة الإسلامية وإعلان الولايات المتحدة "حربها العالمية على الإرهاب"؟

□ في البداية سأقول كلاماً قد تستغرب به. اعتقلت في أواسط سنة 2003، وحوكمت، وحتى الآن لا أعرف حقاً لماذا اعتقلوني، وعلى ماذا حاكموني، علماً بأنني عشت التحقيق وعشت المحاكمات يوماً بعد يوم. لكن من خلال معاشتي هذا الملف كله، شعرت بأنه كان في منزلة ملف عقابي. لماذا نعاقب؟ هناك أكثر من احتمال. لعله دورنا في الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك تحديداً. إذ كان هناك مخططات خطيرة تستهدف المسجد الأقصى المبارك، وكان لنا دور في إحباطها. لم نعمل وحدنا وإنما عملنا تحت رعاية وإدارة هيئة الأوقاف ولجنة الإعمار في المسجد الأقصى، ومع ذلك عوقبنا. ولعل هناك سبباً آخر هو سعينا للاتصال بمؤسسات إسلامية وعربية، الأمر الذي مارسناه علانية وقانونياً، من أجل أن نتعاون على القيام بمشاريع ضرورية جداً لمسيرة مجتمعنا الفلسطيني هنا في الداخل، كبناء مدارس أهلية ومستشفيات ومراكز ثقافية وتقديم العون العملي للموس للأهل في النقب وفي المدن الساحلية. ويبدو أن هذا كان في نظر المؤسسة الإسرائيلية تجاوزاً لكل الخطوط الحمر. وفجأة يعلن أن هذه العلاقات جميعاً غير قانونية، وتقع تحت طائلة المطاردة والتحقيق والمحاكمة. ولعل هناك سبباً ثالثاً هو دعمنا المتواصل، الذي لم نخفه، وما زلنا نقوم به حتى الآن، لشعبنا الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة: دعم على صعيد إنساني وإغاثي، وعلى صعيد مؤسسات، مثل المستشفيات وما يلزمها من معدات ومن أدوية وما إلى ذلك. هذا الدور لا ننكره، ومرة أخرى أقولها، إنه يقع في دائرة النشاط المشروع. وما فاجأنا هو التحقيق معنا عن هذا الدور، كأن مساعدة شعبنا الفلسطيني، بداية من اليتيم وصولاً إلى المريض والأرملة والطالب والمستشفى، أمر غير قانوني ودعم للإرهاب، ويجب محاكمة من يقفون وراءه. هذه بعض الدوافع التي كنا نستنتجها من خلال أسئلتهم وتصريحاتهم في أثناء محاكمتنا. وقد يكون هناك أسباب أخرى. بعض من كان يتابع نشاطات الحركة الإسلامية اعتبر أن دعوتها، من خلال مؤسسة الأقصى، إلى إعادة رسم ومسح كل مواقع الأوقاف والمقدسات على اختلافها، أقصد الإسلامية والمسيحية، كانت أيضاً دافعاً.

■ هل تعتقد أن الحركة الإسلامية لا تزال تحت المراقبة الأمنية المشددة، وربما الملاحقة السياسية، حتى اليوم؟

□ طبعاً. لا شك في ذلك، وأنا على قناعة بأن المراقبة تضاعفت، وثمة احتمال أن توجه إلينا تهمة جديدة، ويكون هناك اعتقالات جديدة أمر وارد في كل لحظة. نحن نعمل من خلال مؤسسات قانونية مسجلة في الوزارات الإسرائيلية. مواردنا المالية مسجلة في المصارف، أرقام حساباتنا مكشوفة، مؤسساتنا رسمية ومعترف بها من جانب الجهات المفروض أن تعترف بها، وهي تقدم تقارير دورية عن نشاطاتها إلى الجهات الرسمية المعنية. ومع ذلك تصل إلينا رسائل مبطنّة! نقرأ في بعض الأحيان، ونسمع في أحيان أخرى، أن الحركة الإسلامية ذات توجه راديكالي، أو انعزالي، أو انفصالي، وكلها تعابير مستهجنة مقصود بها الإساءة، كأن لسان حال من يقفون وراءها يقول لنا إما أن تسيروا وفق ما نريد بالضبط، وإما أن تبقوا في دائرة الاتهام. نحن لن يضيرنا أن نبقي في دائرة الاتهام على خلفية هذا الخيار المرفوض أصلاً. ونحن مسبقاً نقول إننا ندرك طبيعة الواقع الذي نعيشه، لكن من حقنا التمسك بهويتنا وأبعاد هويتنا، والحفاظ على قيم مجتمعنا، وإقامة مؤسسات أهلية لخدمة مجتمعنا، والإصرار على استقلال تفكيرنا وقراراتنا بالقدر المطلوب، ومحاولة حمل أعباء وهموم مجتمعنا في الداخل الفلسطيني على اختلافها. ومن حقنا ألا نكتفي بمجرد التذمر والتشكي. لنا قناعات معينة لن نتردد في التعبير عنها دائماً، وإذا أغضبت المؤسسة الإسرائيلية فليكن، هذا لا يضيرنا، لأن لنا خصائصنا التي لا تنسجم مع تفكير المؤسسة الإسرائيلية وعقليتها وممارساتها.

■ في سلسلة مقالات نشرتها بعنوان "نحن مجتمع عصامي" ذكرت عدة مبادرات لكم، منها، مثلاً، إحياء باب الوقف كرافعة اقتصادية؛ إحياء قيم الزكاة وصدقة الفطر والصدقة الجارية وتطوير لجنة زكاة قطرية؛ إحياء قيمة الميراث والوصية، إلخ. وتحدثت عن صندوق سمّيته "صندوق الألف الخيري". لديّ سؤالان: الأول، كيف يتم تنظيم هذه المشاريع، وهل يمكن تنظيمها في إطار هيئة ديمقراطية منتخبة من الفلسطينيين جميعاً في الداخل، ويستطيعون أن يقوموا بمراقبتها على أساس الشفافية الكاملة؟ السؤال الثاني، كيف يمكن لهذه المشاريع أن تكون مقبولة

ومدعومة من المجتمع الفلسطيني في الداخل ككل، وهي في الأساس ترتكز على الشريعة الإسلامية أو النظرة الإسلامية؛ إذ هناك طوائف غير إسلامية في المجتمع؟

□ أولاً دعني أقول إن هذه الأفكار التي كتبناها، ولا نزال نتحدث عنها ونعمل بوضوح على إحيائها، هي كلها أفكار لها جذور، وليست آراء شخصية قدمتها الحركة الإسلامية للناس. فهي لها جذورها الدينية، وأيضاً التاريخية لأنها كانت موجودة في الواقع، ولم تكن مجرد أفكار في كتب. كانت جزءاً من حضارة وتاريخ إسلامي عربي. وكثير منها قيم دينية لها مردود في دائرة التكافل الاجتماعي. على سبيل المثال: موضوع الزكاة، والميراث، والصدقة. ما الذي عملناه؟ بدأنا نشجع الناس على إحياء هذه القيم، إن كانت ذات نمط فردي فلتطبق ذات نمط فردي، لكننا نريد إحياء مردودها الاجتماعي بالإضافة إلى مردودها الديني. ومن هنا بادرنا إلى إقامة مؤسسات تهدف إلى إحياء هذا المردود، أي لم نكتف بأن نترك للفرد أن يقوم بإحياء الزكاة بينه وبين المجتمع فقط، بل أيضاً أقمنا لجنة زكاة كي تجمع جهود الأفراد لتصبح جهوداً جماعية موجهة إلى خدمة المجتمع. وهكذا الوصية، وهكذا الصدقة، وهكذا إحياء باب الوقف. لدينا لجنة زكاة قطرية واضحة ومكشوفة، ولدينا مؤسسة الصدقة الجارية التي تضم الصدقة وتضم الوصية وتضم أموراً أخرى، ولدينا مؤسسة الوقف التي باتت تضم الوقفيات كلها: وقفيات الأرض ووقفيات العقارات التي باتت يتقدم بها ناس من أجل استثمارها وإحيائها لتعود مرة أخرى رافعة اقتصادية كما كانت قبل نكبة فلسطين، عندما كان الوقف يساوي 1/16 من مساحة فلسطين التاريخية. هذا دورنا، وهذا ما نقوم به. إذا كان البعض يريد المشاركة، بشكل واضح وشفاف، بالإشراف على هذه الفعاليات، نقول أهلاً وسهلاً، بالعكس، نحن الذين نطرح هذه الفكرة الآن. خذ مثلاً فكرة صندوق الألف الخيري، التي بدأنا فعلاً تنفيذها. والفكرة باختصار هي: بدأنا نعقد لقاءات في قرانا ومدننا مع مجموعات من مجتمعنا من أجل تجنيد 1000 شخص من أهلنا كمرحلة أولى، بحيث يقوم كل واحد بالالتزام السنوي لهذا الصندوق بما قيمته 1000 دولار كحد أدنى. عقدنا تقريباً 23 لقاءً ونجحنا حتى الآن في تجنيد أكثر من 500 شخص لهذا الصندوق، ونحن على يقين أننا سنصل خلال أشهر إلى 1000 شخص. ولن نتوقف عند هذا الحد، بل سنطور المشروع من صندوق الألف الخيري، إلى صندوق الألفين الخيري، والثلاثة آلاف، وهكذا. أبعد من ذلك، وصلنا إلى قناعة بأنه لا بد من إعطاء هذا الصندوق بعداً عالمياً على قواعد قانونية وشفافة بكل معنى الكلمة. لذلك بادرنا إلى تسجيل كل ما هو مطلوب تسجيله من أوراق رسمية ومحلية ودولية. ونأمل بأن نخاطب من خلال هذا المشروع أكبر عدد ممكن في العالمين الإسلامي والعربي، كي ينضموا إلى جهودنا لتبني المشاريع ذات التكلفة العالية التي يحتاج إليها المجتمع الفلسطيني. بعد أشهر سيكون لنا لقاء تاريخي، هو عقد أول مؤتمر لصندوق الألف الخيري، سنعمل من خلاله على انتخاب هيئة لمتابعة هذا الصندوق ورعايته والإشراف على ميزانياته وكيفية صرفها. قد يظن البعض أن الخدمات ستأخذ بعداً فئوياً أو طائفيًا. هذا مستحيل. نحن عندما نقوم بهذه الخدمات ندرك أننا نعيش في مجتمع فلسطيني فيه، كغيره من مجتمعات الأرض، أطيافه السياسية والدينية. وإذا أردنا أن نعيش في هذا المجتمع يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن علينا التواصل مع كل الأطياف السياسية والدينية. على سبيل المثال: عندما بدأنا مشروع مسح الأوقاف والمقدسات التي كانت منسية، والتي كانت مندثرة، شملنا بذلك الأوقاف والمقدسات المسيحية. شملنا مسح كنائس ومقابر مسيحية طبعاً، إلى جانب المساجد والمصليات والمقابر الإسلامية، كي نحفظ قيمة لها أبعادها الدينية والحضارية والتاريخية، وكادت تزول، لا بفعل عوامل الطبيعة، وإنما بفعل المؤسسة الإسرائيلية عن سبق إصرار. ونحن إن شاء الله تعالى، على وشك افتتاح نواة أول مستشفى في مدينة تمرة، وواضح جداً أن هذا سيكون عنواناً للجميع من دون استثناء. كذلك سيكون الأمر بالنسبة إلى المستشفيات المقبلة، والمدارس الأهلية التي سننشئها. ونحن نجتهد حالياً في مساعدة الطلاب الجامعيين من خلال مؤسسة تسمى "إقرأ"، تقدم منحاً دراسية سنوية بغض النظر عن الطيف السياسي أو الديني.

■ هل لك أن تعطينا أمثلة للمشاريع التي تريد أن يساهم فيها العالمان العربي والإسلامي؟

□ هناك قضايا مصيرية لا تعطى، للأسف، أدنى حق من الاهتمام حتى هذه اللحظات. على سبيل المثال: الكل يتحدث عن حق العودة، لكن هذا لن يبقى حقاً ثابتاً إلا إذا حافظنا على الأرض التي تمثل رأس المال والمستقبل الواقعي لحق العودة. ماذا يفيد أن نتحدث عن حق عودة إذا علمنا بأن الأرض باتت تختلس بأساليب ملتوية وبقينا ساكتين. هذا الموضوع نطمح أيضاً إلى أن يكون لنا دور فيه بشكل واضح وصريح، لكن هذه الظاهرة، إلى الآن، لا تعالج كما يجب. دعونا مرات ومرات، وما زلنا نقول إن من واجب المسيرة الفلسطينية، بكل مكوناتها، أن تبادر إلى إقامة صندوق خاص بهدف الحفاظ على حق العودة من خلال الوقوف أمام ظاهرة اختلاس الأرض والعمل على

المحافظة عليها. ومثال آخر قريب جداً من السابق هو عملية الاختلاس المتواصل التي تجري الآن لبيوت القدس من جانب مؤسسات صهيونية تدعمها مالياً مؤسسات أميركية وأشخاص أميركيون. وهذه العملية هي حرب على كل بيت وكل دكان في القدس، وعلى كل قطعة أرض، بهدف إغلاق ملف القدس. ونحن عندما نرفع شعار أن القدس إسلامية وعربية فلسطينية نحاول أن نقف في وجه المحاولات المتواصلة لاختلاسها. ما هو دورنا؟ نحن ندرك أنه إلى جانب الحديث الإعلامي والمؤتمرات هناك حاجة ماسة إلى إقامة صندوق يهدف إلى إنقاذ القدس قبل أن تضيع نهائياً. أنا أطرح هذه الفكرة وأعتبرها أمانة في أعناق الجميع. وهناك قضية ثالثة قريبة من هاتين القضيتين، هي المحاولات الدؤوبة لاختلاس أكبر مساحة ممكنة من أرض الضفة الغربية تحديداً. وهذه مشكلة جذرية تهدد المشروع الفلسطيني ومستقبله، فماذا عنها؟ لا نريد أن ندخل الناس في حالة ملل جرأً ترداد كلمة صندوق لإنقاذ كذا وصندوق لإنقاذ كذا، لكن هذا هو الواقع المر الذي نعيشه. نسمع عن مليارات تنفق هنا وهناك، ويحزنني ويؤسفني أن أقول إن ما ذكرته لا يلقى اهتماماً كافياً.

■ **قبل الانتقال إلى القضايا السياسية، لديّ سؤالان متعلقان بالقضايا الاجتماعية. ذكرت مبادرات الحركة الإسلامية إلى إقامة مستشفى ومدارس. ما هو التوجه الاجتماعي؟ مثلاً، في قضية المدارس، هل ستتبّع الحركة الإسلامية منهج فصل الإناث عن الذكور في المدارس؟ والسؤال الآخر يتعلق بظاهرة القتل على خلفية شرف العائلة، ما هو موقف الحركة الإسلامية من هذه الظاهرة؟**

□ أولاً، دعني أقول إن من الخطأ الاعتقاد أن فكرة فصل الطلاب عن الطالبات خاصة بالحركات الإسلامية فقط. ففي أوروبا، التي يشار إليها بالبنان، هناك كثيرون يفضلون سياسة التعليم المنفصل. وفي بريطانيا، مثلاً، ثلث المدارس مبني على نظام التعليم المنفصل، وهناك تقارير تؤكد أن نسبة النجاح التربوي والتعليمي في المدارس المنفصلة أعلى منها في المدارس الأخرى. فبدائية أقول إننا حتى لو توجهنا إلى مدارس منفصلة في إطار مدارسنا الأهلية، فهذا ليس بدعة رديئة، وكأن الحركة الإسلامية تحاول إكراه الناس على ما لا يرغبون فيه. أبداً. نحن، على سبيل المثال، لدينا في مدينة أم الفحم مدرسة ثانوية للبنات اسمها مدرسة خديجة بنت خويلد، وإلى جانبها توجد مدرسة ثانوية شاملة مختلطة للطلاب والطالبات. نحن نوفر الفرصة لمن يرغب من الطلاب والطالبات في مدرسة مختلطة، كما نوفر الفرصة لمن يرغب من الطالبات في مدرسة منفصلة، وبذلك نحاول أن نعدل مع الجميع. أمّا بالنسبة إلى ما يطلق عليه شرف العائلة، والقتل على شرف العائلة، فنحن لم نتجاهل هذا الموضوع. فلدينا مجلة "إشراق"، وهي مجلة نسائية تشرف عليها هيئة تحرير مؤلفة من مجموعة نساء ذوات تخصصات علمية متنوعة، وأذكر أنها نشرت ملفاً خاصاً كاملاً عن هذا الموضوع. نحن نقولها بشكل واضح إننا نرفض أي دعوة إلى تحويل مجتمعنا إلى مجتمع منفلت. نرفض أي دعوة إلى تحويل مجتمعنا إلى مجتمع خال من القيم والأخلاق. لدينا قيمنا وضاوابطنا التي تحفظ التماسك في دائرة حياة الأسرة وفي دائرة حياة المجتمع، وتحفظ خصائص وأخلاقيات في سلوك الفرد، سواء كان رجلاً أو امرأة. لذا نقول إن الزنا حرام وإنه قيمة مرفوضة، وإن دواعي الزنا يجب أن نحسن معالجتها كي لا تقود إلى الزنا. لكن، بعد ذلك كله، نقول إننا نرفض استعمال وسيلة القتل للحفاظ على قيمة الشرف. قد توجد مظاهر ضعف معينة لا تعالج بالقتل، بل نحن في أمس حاجة إلى مرحلة إحياء الذات في داخلنا، إحياء الذات التي تتمسك بموروثاتها الدينية، التاريخية، الحضارية، أخلاقياتها، قيمها، سلوكياتها الإسلامية العربية الفلسطينية. مرة بعد مرة أؤكد أننا نرفض معالجة أي تجاوزات بما يعرف بمصطلح القتل حفاظاً على شرف العائلة.

■ **نعود إلى المشهد السياسي. هناك من يدعي أن حل الدولتين لم يعد واقعياً في ضوء ما يجري على أرض الواقع. ما رأيك في ذلك؟ ما رأيك في الحل عامة؟**

□ أعتقد أنه يجب أن يكون هناك سؤال صريح قبل ذلك، هو: هل المؤسسة الإسرائيلية تعترف بوجود حق جماعي للشعب الفلسطيني؟ بغض النظر عن نوعية هذا الحق، هل تعترف بوجوده أم لا؟ بعد ذلك يمكن أن نفكر فيما هو. قرائن الواقع تقول إن المؤسسة الإسرائيلية لا تعترف أصلاً به، بل تريد أن تفككه. إنها لا تريد أن تسمح بأي إطار لحق جماعي يحافظ على وحدة الشعب الفلسطيني، وما بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، والجدر حول غزة، وتقطيع الضفة الغربية إلى كانتونات هي في الواقع سجون كبيرة - سجون بشكل مدينة أو مدن في وضعية سجون - إلا جزءاً من هذا التفكيك. والخيارات المطروحة للنقاش تصب جميعها في خدمة عزم إسرائيل على تفكيك حق وحدة الشعب الفلسطيني. وبعد هذا كله يسألون الفلسطينيين: ماذا تريدون؟ في رأيي، هذا كمن يطلب من الفلسطينيين أن يختاروا بين القتل بالرصاص والقتل بسكين. ما هي الخيارات؟ أن تبقى غزة إمارة مستقلة تحت

الحصار، أو أن تكون إمارة منضمة إلى دولة عربية أو تديرها دول عربية؟ هل نقبل أن يبقى شمال الضفة الغربية جزءاً من كيان، وجنوبها جزءاً من كيان آخر؟ هذه جرائم، ونحن نرفضها بلا تردد. ونقول إن حركة التاريخ ليست حركة قهريّة بشكل أبدي. ونقول أيضاً إن هذه الممارسات التي تنفذها إسرائيل، بدعم من المؤسسة الأميركية، ليست أبدية واستمرارها ليس حتمية تاريخية. وفي النهاية ستصطدم بإرادة شعب سيعرف كيف يحافظ على وجوده. مع ذلك، موقفنا المبدئي هو مع قيام دولة فلسطينية. لكن الذين وضعوا العراقيل أمام قيامها عن سبق إصرار، عناوينهم معروفة. والموقف العادل الواضح يجب أن يكون إزالة كل هذه العراقيل مهما تكن. لم تتردد محكمة العدل الدولية في لاهاي في أن تعتبر جدار الفصل العنصري غير شرعي وطالبت بهدمه. ليهدم كل شيء قائم حالياً باسم "معطيات على الأرض". أي معطيات على الأرض هذه؟ اللص عندما يسرق من مصرف أميركي يفرض "معطيات على الأرض". هل القانون الأميركي يحاول أن يجد له العذر، أم أنه يضعه في السجن؟ القاتل الذي دخل إحدى المدارس الأميركية وقتل مجموعة من الطلاب، أيضاً فرض معطيات على الأرض. هناك قتلى دفنوا. هل وجدوا له أذاراً، أم حكم عليه بالسجن المؤبد والبعض طالب بإعدامه، لماذا يحترم منق القانون بصورة عامة، ولا يحترم عندما يتعلق الأمر بمسيرة شعبنا الفلسطيني، إذ يستبدل القانون بمصطلح "معطيات على الأرض". في تصورنا يجب إلغاء كل هذه المعطيات، بكل تفصيلاتها، سمّها ما تسميها، جدار فصل، مستعمرات في الضفة، طرقاً التفافية، شوارع عسكرية أمنية، يجب إزالة كل هذه المعطيات، ويجب احترام مبدأ وجود حق جماعي للشعب الفلسطيني، ولن نحترم إلا بقيام دولة فلسطينية.

■ فيما يتعلق بتنظيم المجتمع الفلسطيني داخل حدود 48، هناك نقاش جار حالياً بشأن لجنة المتابعة العليا، وبالتحديد فيما إذا يجب تحويلها إلى مؤسسة ديمقراطية منتخبة، أو إعادة تكوينها لتصبح برلماناً محلياً للمجتمع الفلسطيني هنا يمارس مهمات إدارة ذاتية نوعاً ما تشمل المستويات السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والدينية، أي هيئة تمثل طموحات فلسطينيي 48. ما رأيك في هذه المسألة؟

□ لجنة المتابعة ليست فكرة في مرحلة التخطيط، وإنما هي مؤسسة قائمة، تمثيلية، وتؤدي دوراً مهماً، والمطلوب تحسينها من حيث التمثيل والدور والفاعلية، وهناك عدة أفكار مطروحة، لكن حتى الآن لم يتحقق شيء. قبل ثلاثة أو أربعة أعوام عقدت اجتماعات من أجل إعادة بناء لجنة المتابعة، وقدمت الحركة الإسلامية اقتراحات ضمنها السعي للوصول في يوم من الأيام إلى انتخابات مباشرة لها من جانب جميع الفلسطينيين الموجودين داخل حدود الـ 48، لكن يجب العمل أولاً على تهيئة الأرضية من أجل ذلك بشكل متأن وجذري. باختصار: نحن في هذا الأمر بين قناعتين: الأولى أنه يجب أن نحافظ على لجنة المتابعة الحالية بكل ثمن، مع تنشيط دورها ومهماتها. وفي الوقت نفسه نطمح، مع قناعتنا بهذا الدور الآتي، إلى تهيئة الأوضاع وتوفير التوافق بين القوى السياسية كي يكون هناك في المدى البعيد انتخابات مباشرة.

■ ماذا بشأن إحياء منظمة التحرير الفلسطينية، وهو موضوع تجري مناقشته حالياً في أوساط السلطة الفلسطينية والفصائل؟ هل تتصور الحركة الإسلامية لنفسها دوراً في هذه العملية، وهل ستطالب بتمثيل فلسطينيي 48 في مؤسسات المنظمة؟

□ منظمة التحرير وجدت لتحمل هموم الشعب الفلسطيني، لا العكس. بمعنى أن الشعب الفلسطيني ليس هو المطالب بأن يحمل هموم المنظمة. وكما تحمل المنظمة هموم الشعب الفلسطيني يجب أن تكون دائرة تمثيلها أوسع دائرة ممكنة، بحيث تمثل واقع الشعب الفلسطيني المعاصر لجهة أماكن وجوده، وأطيافه السياسية، واجتهاداته السياسية المتعددة، وأن تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات السياسية والاجتماعية والمؤسسية التي طرأت عليه. الآن، يبقى هناك السؤال: ماذا عننا نحن، فلسطينيي 48، الذين نعيش في الجليل، وفي المثلت، وفي النقب، وفي المدن الساحلية الخمس المعروفة؟ نحن لا نريد أن نحمل مسيرة شعبنا الفلسطيني أعباء أكثر، وهموماً أكثر، لكن من الضروري أن تبقى لنا علاقة بمنظمة التحرير، علاقة شفافة ومكشوفة وقانونية تحدها مسيرة شعبنا الفلسطيني ومصالحته، وتكون من خلال لجنة المتابعة العليا، التي هي العنوان الأساسي والسقف العام لنا في الداخل الفلسطيني. وهذه العلاقة مهمة جداً، نظراً إلى القضايا المصيرية التي يواجهها الفلسطينيون جميعاً. وقد أعطيت أمثلة في سياق هذه المقابلة، وأخص بالذكر منها مصادرة الأراضي وتأثير ذلك في حق العودة. وهذه ليست قضية شخصية، ولا تخص الفلسطينيين في الداخل فحسب، بل تخص الفلسطينيين في العالم كله أيضاً، وهي في الحقيقة العمود الفقري للقضية الفلسطينية. ولعل لدينا ما نقوله بشأنها من خلال لجنة المتابعة مع منظمة التحرير. ولدينا أيضاً ما نقوله

في قضية الأوقاف والمقدسات على اختلافها، وقضية أسرى 48 السياسيين والمستقبل الذي ما زال غامضاً بالنسبة إليهم. ■

(*) نُشرت هذه المقابلة أيضاً في: *Journal of Palestine Studies*, vol. xxxvi, no. 2 (Winter 2007), pp. 66-76.

ترجم التقديم: عبد الرحمن أياس.

(**) عضو هيئة تحرير *Journal of Palestine Studies*.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx